الأمن الفكري الجزائري: التحدّيات وآليات المواجهة

Algerian intellectual security: Challenges and coping mechanisms

ط/د: بوداود محمد*

جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان (الجزائر)،

البريد الإلكتروني: boudaoud.mohammed@univ-tlemcen.dz

مخبر الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية –جامعة تلمسان.

تاريخ الإستلام:2022/08/15	تاريخ المراجعة:2023/01/31	تاريخ النشر:2026/06/30

****

ملخص

تهدف هذه الورقة إلى معالجة إشكالية الأمن الفكري في الجزائر وآليات تعزيزه، من خلال التطرق إلى أهم المبرّرات التاريخية والموضوعية للاهتمام بهذا المفهوم المستحدث في الدراسات الأمنية والذي بدأ بناءه مبكّرا وبصورة عفوية بين النخب الجزائرية وفي أوساط المجتمع الجزائري عموما، فكان رافعة قوية لمواجهة واقع الاحتلال الفرنسي وطرده، ومن جهة ثانية، رفض الأحادية في الرأي والتفكير من طرف تلك النخب التي ناضلت من أجل الانعتاق الفكري والسياسي في ظل الجزائر المستقلّة، ولما لهذا المفهوم من أهمية وتأثير على جميع القطاعات الحسّاسة وباقي المجالات الحيوية في الدولة.

كما تهدف أيضا إلى بيان أهم التحدّيات التي تعترض الأمن الفكري في الجزائر، من أفكار إرهابية وتخريبية، ومعتقدات دخيلة على المجتمع الجزائري، وأيديولوجيات مخالفة للمبادئ السياسية والأخلاقية للدولة الجزائرية، وإبراز دور الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في مواجهتها وفق آليات مختلفة وسياسة وطنية لبناء أمن فكري يساهم في تعزيز أمنها القومي ضد التهديدات الإقليمية والدولية، من خلال التطرق إلى المقاربة المتكاملة التي انتهجتها الجزائر والتي توجّت بتجسيد ميثاق السّلم والمصالحة، ووضع حدّ لعشرية المأساة الوطنية التي كادت تعصف بالأمن القومي الجزائري.

الكلمات المفتاحية: الأمن الفكري الجزائري، الأمن القومي الجزائري، التطرّف والانحراف الفكري، المقاربة الجزائرية للسلم والمصالحة.

Abstract:

Central to this research is to address the problem of intellectual security in Algeria and its promotion'mechanisms. The researcher in the following chapters addresses the

*ط/د: بوداود محمد : boudaoud.mohammed@univ-tlemcen.dz

most important historical and objective justifications to cope with this developed concept in security studies, whose construction began early and spontaneously among the Algerian elites and society in general. Important to mention that, from one hand, the intellectual security was a strong lever to confront the reality of the French occupation. On the other hand And, its expulsion rejected the unilateralism of opinion and thinking on the part of those elites who struggled for intellectual and political emancipation in the shadow of independent Algeria, due to the importance and impact of this concept on all sensitive sectors and other vital areas in the state.

This paper aims as well to clarify the most important challenges facing intellectual security in Algeria, such as terrorist and subversive ideas, beliefs alien to Algerian society, and ideologies contrary to the political and moral principles of the Algerian state. Moreover, the researcher intends to highlight the role of the state and civil society institutions in confronting those challenges according to various mechanisms and the national policy to build intellectual security that contributes In strengthening its national security against regional and international threats, by addressing the integrated approach adopted by Algeria. These approaches are culminated in the embodiment of the Charter for Peace and Reconciliation, as well as the termination of a decade of national tragedy that almost afflicted Algerian national security.

Keywords: Algerian intellectual security, Algerian national security, ideological extremism and deviation, the Algerian approach to peace and reconciliation.

1) مقدمة:

بعد اتّساع مفهوم الأمن مع باري بوزان Barry Buzan ، وظهور مفهوم الأمن المجتمعي، إلى جانب مجالات الأمنالأخرى كالأمن العسكري، السياسي، الاجتماعي، الصحي، الاقتصادي، الثقافي، والأمن الفكري –موضوع هذه الورقة- وغيره؛ وجد الفرد نفسه شريكا أساسيا إلى جانب السلطة في حماية وتعزيز الأمن القومي لدولته، وترسّخت قناعة أمن الوطن من أمن المواطن، و"أمن الوطن هو إنجاز تراكمي قائم على سياسات راشدة، وعقيدة دينية [صحيحة وسليمة]، وثقافة الاعتزاز بأجهزة الدولة ومؤسّساتها، وتضحيات شعب ينعم بالكرامة والحرية والعدالة؛ وكلّ ذلك يتبلور في ذهن الانسان-حاكما أو محكوما-قبل أن يتجسّد على أرض الواقع في صيغة بناء قِوى وطنية متنوعة ومتكاملة داخل إطار الدولة"(بوداود و بن صايم، 2022، صفحة 652).

عرف الأمن الفكري كمفهوم مستحدث في الدراسات الأمنية، العديد من التعريفات، وكمجال بحث لايزال خصبا، فهو يستهوي الكثير من الباحثين لما له من علاقة بباقي مجالات الأمن الأخرى من جهة، ولصلته بالفكر والثقافة والهوية والعقيدة، والحضارة عموما، ومن ناحية ثانية لعلاقته بمفاهيم مرتبطة بالفكر ولا تفهم إلا في سياقه؛ أبرزها الانحراف الفكري، التطرّف الفكري، الإرهاب وغيرها من المفاهيم.

واهتمّت الجزائر مبكّرا بالأمن الفكري نظرا لما تعرّضت له من تعاقب للحضارات والديانات، ثم إبّان الاحتلال الصليبي الاستيطاني الفرنسي حيث عمدت النخب الوطنية وقوى المجتمع الجزائري إلى انتهاج سياسة بناء أمن فكري فعّال انتهى بطرد الاحتلال، وبعد الاستقلال كرّس النظام السياسي الجزائري سياسة بناء أمن فكري للحفاظ على الهوية الوطنية ووحدة الأمة الجزائرية وما يخدم أيديولوجيته السياسية، فعرفت تلك السياسة معارضة وانتقادات من قبل النخب السياسية والفكرية، وعرف الأمن الفكري الجزائري عموما عدة تحديّات أخرى خاصة مع بداية التحوّل الديمقراطي وبروز الظاهرة الإرهابية التي أدخلت البلاد في عشرية مأساة وطنية كادت تعصف بالأمن القومي الجزائري لولا تدخّل الدولة في الوقت المناسب بانتهاج مقاربة تنموية شاملة ومتكاملة توّجت بتجسيد ميثاق السّلم والمصالحة، ووضع حدّ للانزلاق الأمني الخطير الذي عرفته الجزائر.

بعد حراك 22 فبراير 2019 الشعبي، عرفت الجزائر إصلاحات هيكلية وتنظيمية، وراجعت بعض علاقاتها الدولية وانتعشت دبلوماسيتها، فبدأت تتموقع على المستوى الإقليمي والدولي متمسّكة بثوابتها الوطنية، ومبادئها السياسية ومواقفها السيادية؛ الأمر الذي مسّ مصالح بعض القوى الإقليمية والدولية، مما دفع بها إلى سلوكيات مهددة للأمن الداخلي الجزائري وإعلان خصوماتها السياسية من خلال دعمها لبعض التنظيمات الإرهابية والتخريبية داخل وخارج الوطن، ردّت عليها السلطات الجزائرية بقرارات فورية بما يتناسب ومصالحها العليا، وبما يحافظ على أمنها القومي.

فتأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: " كيف واجهت الجزائر التحديات الداخلية والخارجية لأمنها الفكري؟"

لمعالجة هذا الموضوع، يمكن وضع إجابة أولية للإشكالية من خلال الفرضية الآتية: " اهتمّت الجزائر بأمنها الفكري لدوافع تاريخية وموضوعية، تمّ تعزيزه بعد ذلك وفق استراتيجية شاملة ومتكاملة". وبناءً على ذلك تطرّق هذا البحث بداية إلى مفهوم الأمن الفكري وذكر بعض المفاهيم ذات الصلة، ثم تمّ الحديث عن مبرّرات الاهتمام بالأمن الفكري الجزائري، وبعد عرض أهم تحدّيات الأمن الفكري في الجزائر، خلص هذا البحث إلى استراتيجية تعزيز الأمن الفكري في الجزائر من خلال دور الدولة ومؤسسات المجتمع المدني، وكذا المقاربة الجزائرية لمواجهة التطرّف والإرهاب، ثم الآليات السياسية والقانونية لتعزيز الأمن الفكري في الجزائر.

ومن الناحية المنهجية تمّ استخدام المنهج التاريخي لتفسير ودراسة وتحليل تاريخ سياسة البناء الفكري في الجزائر، وتمّ الاعتماد على تحليل مضمون بعض الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية في جوانبها الفكرية والثقافية، أما اقتراب صناعة القرار فقد استعمل لتفسير البيئة والكيفية التي اتخذت فيها بعض قرارات السلطة الجزائرية في مواجهة تهديدات أمنها القومي.

2) مفهوم الأمن الفكري

يعد الأمن الفكري مصطلحا مستحدثا في الدراسات الأمنية، كثرت تعريفاته في الأدبيات العربية، كما ارتبط هذا المفهوم بعدة مفاهيم أخرى ذات صلة بمصطلح الفكر والتي لا تفهم إلا في سياقه، منها على سبيل المثال: الغزو الفكري، التطرّف الفكري، الانحراف الفكري، الإرهاب الفكري، والأمن الفكري -موضوع هذه الورقة-وغيرها من المفاهيم ذات الصلة؛

أ- تعريف الأمن الفكري

لغة، يوجد عدة معاني لمصدر(فكر) في اللغة العربية، والتي من خلالها يتم تعريف مصطلح الفكر حيث ورد في المعجم الوسيط: "فكَر في الأمر: أعمل العقل فيه ورتّب بعض ما يعلم ليصل به مجهول...فكّر في المشكلة: أعمل عقله فيها ليتوصل إلى حلّها، فهو مفكّر...التفكير: إعمال العقل في مشكلة للتوصّل إلى حلّها...الفِكْر: إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة مجهول...ويقال: لي في الأمر فكر: نظر ورؤية...والفكرة: الصورة الذهنية لأمر ما...والفكّير: الكثير التفكير"(مجموعة من المؤلفين، 2004، صفحة 698).

اصطلاحا، اشتمل المعجم الفلسفي على عدة معاني لكلمة (فكر) منها: "تفكر (réflexion)، عند لوك: تجربة باطنية تنصبّ عل نشاطها الذهني الداخلي، فهو معرفة تكون فيها الذات العارفة والموضوع المعروف شيئا واحدا ويقابل الإحساس...وعند ليبنتز: انتباه انسان لما يحدث في نفسه...والتفكري: وصف لكل عمل ذهني يراجع نفسه ويتأمل في سيره ومنه تحليل تفكري (analyse réflexive)، ومنهج تفكري (méthode réflexive)...تفكير (understanding): يطلق بمعناه العام على ما يقابل الوجدان والنزوع. وبمعناه الخاص على العقل حيث يدرك موضوعه إدراكا أعلى من الإدراك الحسي والتخيّل والتذكر"(مجمع اللغة العربية، 1983، صفحة 51).

والفكر كمصطلح حديث شائع "يعني جملة ما يتعلّق بمخزون الذاكرة الإنسانية من الثقافات والقيم والمبادئ الأخلاقية، التي يتغذى بها الانسان من المجتمع الذي ينشأ فيه ويعيش بين أفراده. وبهذا المفهوم نستطيع تصنيف الفكر الحديث إلى فكر إسلامي وفكر يهودي، وفكر مسيحي وفكر شيوعي، وفكر شيوعي، وفكر علماني، وفكر وجودي...وغير ذلك من صنوف الفكر التي تنتشر في المجتمعات، وتؤثر في توجيهها، وفي أنظمة الدول التي تحكمها وتسيرها"(التركي، 2006، صفحة 57).

من خلال التعريفات السابقة لمصطلح الفكر، يمكن تعريف الأمن الفكري بأنه: "تأمين خلو أفكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ، مما قد يشكل خطرا على نظام الدولة وأمنها، وبما يهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار في الحياة الاجتماعية، وذلك من خلال برامج وخطط الدولة التي تقوم على الارتقاء بالوعي العام لأبناء المجتمع من جميع النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها التي تعمل على تحقيقها أجهزة الدولة عبر مؤسساتها وأجهزتها ذات الاهتمام والتي تترابط في خدماتها وتتواصل"(الهدلاء، 2012).

ويعرّف الأمن الفكري أيضاعلى أنه:" النشاط والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لتجنيب الأفراد والجماعات شوائب عقدية أو فكرية أو نفسية، تكون سببا في انحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب، أو سببا لإيقاع المهالك...وقيل إنه الحفاظ على الهوية الثقافية في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة أو الأجنبية المشبوهة، وهو بهذا يعني حماية وتحصين الهوية الثقافية من الاختراق أو الاحتواء من الخارج، جنبا إلى جنب، مع الحفاظ على العقل وصيانة المؤسسات الثقافية في الداخل من

الانحراف"(بن خيرة، 2016، صفحة 97)، فالأمن الفكري في مواجهته للتيارات الثقافية الأجنبية الوافدة، "هو يصب في صالح الدعوة لتقوية هذا البعد من أبعاد الأمن الوطني"(الفيفي، 2016، صفحة 04).

كما يعرّف الأمن الفكري أيضا، على أنّه "سلامة الفكر من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهم الأمور الدينية والسياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى حفظ النظام العام وتحقيق الاستقرار"(حسن و الثويني، 2015، صفحة 09).

وتجدر الإشارة إلى أن الحضارة الإسلامية أعطت قيمة ومكانة هامة للأمن الفكري، فهي "لا تقل أهمية عن الأمن الروحي والمالي، بل لا يستقر الأمن الروحي ولا المالي إذا عدم الأمن الفكري، وقد جاء الدين الحنيف بحفظ العقل – ومنه الفكر-فصنّفه علماء الدين من الضروريات الخمس التي اتفقت جميع الشرائع على حفظها ورعايتها. والأمن الفكري حماية للمجتمعات من الوقوع في الفوضى الفكرية غير منضبطة بزمام من الحكمة والعلم، مستندة في ذلك لشرع من الدين الحنيف"(الحربي، 2010، صفحة 19).

يعدّ " مفهوم الأمن الفكري في الإسلام أكثر عمقا وشمولا لارتباطه بالسير على النهج الرباني، مؤكدا على أهميته في حياة الإنسان على أساس أنّ هذا الأمن واضح المعالم في الإسلام؛ يسعى إلى حماية عقل الإنسان وفكره؛ وأن الانحراف الفكري-والذي يأتي نتيجة عدد من الأخطار التي تهدد الأمن الفكري سواء من الخارج أو الداخل-هو من أشد أنواع الانحرافات؛ لذا وجب مواجهة الفكر المنحرف أو الغازي نظرا لخطورته على أمن الدول والمجتمعات"(الفقي، 2009، صفحة 06).

يُستخلص مما سبق أن الأمن الفكري هو نشاط وتدابير الدولة بالتعاون مع بقية شركاء الوطن، لضمان سلامة أفكار وعقول أفراد المجتمع من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ، وكذا تأمين فكر الجماعات من الانحراف والغلو والتطرف، حفاظا على مكوّنات الهوية الوطنية وتحصينها من الاختراق في مواجهة التيارات الثقافية والفكرية الوافدة أو المشبوهة، وهو أيضا تبنّي التصوّر السليم للواقع، وسلوك منهج الوسطية والاعتدال في المسائل الدينية والظواهر السياسية والاجتماعية وغيرها، وذلك بغرض طمأنة النفوس وحفظ النظام العام، وتعزيز الأمن القومي الشامل.

ب- مفاهيم ذات الصلة بالأمن الفكري

يرتبط مفهوم الأمن الفكري بمجموعة مفاهيم أخرى ذات صلة بمصطلح الفكر منها الانحراف الفكري،"وهو الميل والخروج عن القانون، وعدم الالتزام بأحكامه وقواعده وتشريعاته المتعارف عليها...وهو انحراف الأفكار والمفاهيم أو المدركات عما هو متفق عليه من معايير وقيم ومعتقدات سائدة في المجتمع"(مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، 2016، صفحة 04). أو هو " ذلك النوع من الفكر الذي يُخالف القيم الروحية والأخلاقية والحضارية للمجتمع، ويُخالف الضمير المجتمعي، وأهم من ذلك كله هو ذلك النوع من الفكر الذي يُخالف المنطق والتفكير السليم، ويؤدي إلى ضرب وتفكّك وحدة وكيان المجتمع ...وهو -أيضا-عدم اتّساق أو تطابق الفكر الشخصي بانطباعاته، وتصوّراته، وآرائه، مع مجموعة المبادئ والقيم العقائدية والثقافية، أو السياسات المستقرة في المجتمع"(محمد سعد، 2013).

يمكن التعليق على هذه التعريفات بالقول أنّ فهم الانحراف الفكري قد يختلف من حضارة لأخرى، وفي الحضارة الواحدة قد يختلف هذا المفهوم حسب قناعات مختلفة، وفهمه هو نسبي، بحيث قد يختلف معيار التفكير السليم من ثقافة لأخرى وفق

منظومة القيم لكل فرد أو جماعة، فما هو محرّم في الحضارة الإسلامية لتهديده لحياة وكرامة الإنسان، قد تعدّه الحضارات الأخرى تعدّيا على الحقوق والحريات الشخصية للأفراد.

يتسبب الانحراف الفكري في ظهور طريقة خاصة في التفكير، ومنحى معيّن في السلوك وهو التشدّد الفكري الذي يكتسبه المرء ويتربّى عليه من خلال التنشئة الاجتماعية في البيئة المحيطة به. ولغةً، "التشدد هو التصلّب في الأمور، وضده الليونة، وقد يعني التعنّت والجمود والتحجّر بمعنى التضييق على النفس وعلى الآخر. وأهم خصلة يتصف بها المتشدّد (شخصاً، جماعة، تياراً، سلطة، حزباً) هو عدم القدرة على قبول التغيّر وعدم الاعتراف به وبتأثيره في سيرورة الحياة...والمتشدد يصعب عليه تغيير أفكاره وأخلاقه وأساليبه، والتكيّف مع متغيرات الحياة، كما يرفض القبول بالاختلاف إذ هو يرى ذاته مالكاً الحقيقة لوحده"(مطر، 2007)، وكل من يخالف هذا التوجّه ذي الفكر المتشدد، أو تلك الرؤية من الزاوية المحدودة والخاصة، سواء كان فردا أو جماعة ويرفض الانصياع لهذا الرأي واتباعه، يعتبر خصما يجب مواجهته ولو باستعمال العنف؛ اللفظي وحتى المادي، وهذا النوع من السلوك يهدد الأمن الفكري للأفراد والجماعات.

أما التطرّف الفكري الذي يأتي في الجهة المعاكسة لسلوك الوسطية والاعتدال وعلى النقيض منها تماما، فهويعني الغلو، أي مجاوزة الحد في الأمر والتشدد فيه والتعصب له، كما يقصد بالتطرّف " الميل عن المقصد الذي هو الطريق الميسر للسلوك فيه إلى أحد الطرفين...وفي الاصطلاح، يرتبط بأفكار ومعتقدات بعيدة عما هو متعارف عليه سياسيا واجتماعيا ودينيا وتجاوز المتفق عليه، دون أن ترتبط تلك المعتقدات بسلوكيات مادية متطرفة أو عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة...وهو دائما يكون مرتبطا بما هو فكري بالأساس"(زكور، 2006)،وللتطرّف الفكري تعريفات أخرى(بن الطيب، 2016)

قد ينتج التطرّف أحيانا بسبب ظاهرة الغزو الفكري بوسائله المختلفة، وما يترتب عليه من آثار على الأفراد والمجتمعات والدول، "إن الغزو الفكري هو أبشع وسائل الغزو، هذا الغزو يبني ويهدم أمم ويُشير الغزو الفكري إلى أنّه تطلّع أمّة ما إلى محاولة بسط نفوذها وسيطرتها على أمّة أخرى والاستيلاء عليها للتحكم بها وتوجيهها نحو طريق معين. يُعّد الغزو الفكري أكثر خطورةً وأعمق تأثيراً من الغزو العسكري وذلك نظراً لتركيز الغزو الفكري على استهداف سلوك وعقيدة الفرد وأفكاره وأخلاقه، وبالتالي ضياع أمته بأسرها نتيجة انتقال عدوى الغزو الفكري بطريقةٍ واسعة وذلك لاعتبارها ذات تأثير قوي جداً"(القريوتي، 2019)، فالطرف الأضعف يتأثر بالطرف الأقوى ويكون خاضعا لسلطته الكاملة.

والغزو العسكري رغم اعتماده على قوة السلاح المادي والقوى البشرية المسلّحة، غير أنه ينتهي بخروج وانسحاب جنود تلك القوات من الحيّز الجغرافي للدولة المحتلَّة، أما الغزو الفكري فعلى العكس من ذلك؛ هو باق بقاء الأفكار في عقول الناس عبر أجيال متتالية، فيتفشّى وينخر جسم الأمة المستهدفة، فيبقى كيانها دائما مهدَّدا نتيجة انتقال وانتشار عدوى الأفكار الدخيلة والهدّامة بين مكونات المجتمع بطريقةٍ واسعة مما يؤثّر على عقول الناس وفكرهم تأثيرا يهدّد الأمن الفكري لتلك الدولة المستهدفة.

ويقابل الأمن الفكري على النقيض مفهوم الإرهاب الفكري حيث يعرّف على أنه: "المغالاة في التمسّك بجملة من الآراء والأفكار المخالفة للمبادئ والقيم النبيلة والعرف والتقاليد، والإصرار عليها، وإقصاء آراء وأفكار الآخرين، والحجر عليها"(الحربي،

2010، صفحة 19)؛ فالإرهاب الفكري يتجاوز القناعة الفكرية الشخصية الخاصة بالأفراد إلى محاولة فرضها على الآخرين، على غرار محاولة فرض بعض القناعات والتوجّهات الفكرية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية وغيرها.

3) مبرّرات الاهتمام بالأمن الفكري الجزائري

يرجع الاهتمام بالأمن الفكري إلى المبرّرات التاريخية المتعلقة بتاريخ الجزائر الثوري وطبيعة مقاوماتها الشعبية والسياسية، بالإضافة إلى مبررات موضوعية يفرضها الواقع الجزائري، ومن جانب آخر يكتسي الأمن الفكري أهميةكبيرةبين باقي مجالات الأمن القومي الجزائري، حيث كان له الأثر البالغ في استقلال البلاد من قبضة الاحتلال الفرنسي،ثم المحافظة على استقرارها ووحدتها بعد ذلك من خلال تجسيد أبعاده المختلفة، حيثعمدت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاج سياسة بناء فكري بما يضمن حماية وجودها واستقرار نظامها السياسي؛

أ- دو افع تاريخية وموضوعية:

بدأ البناء الفكري في الجزائر مبكّرا حتى قبل الاحتلال الفرنسي حيث عرفت هذه الأخيرة عدة حضارات للعديد من الأمم كالقرطاجيين والفينيقيين، كما توالت عليها مختلف الديانات السماوية؛ اليهودية وبعدها المسيحية في العهد الروماني والوندالي والبيزنطي، ثم جاء الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا الذي أتى بنمط اجتماعي بسيط؛ وجد فيه سكان الجزائر الأصليين تقاربا كبيرا إلى درجة التطابق، فقبلوا بهذا الوافد الجديد-الإسلام- وتجاوبوا معه لأنه قدّم لهم وحدة اللغة والعقيدة، التي "دعّمت وحدتها العرقية والجغرافية والتاريخية، وبفضل وحدة العقيدة هذه، انكب شعب الأقاليم على البناء والإبداع الحضاري في أوسع مجالاتهما، في جوّ من الحرية السياسية والبحبوحة الاقتصادية، فقامت بالأقاليم مراكز حضارية هامة، لا تقل مكانة ورُقيا عن مراكز الشرق الإسلامي...وقد أخصب فيها الفكر وتطورت الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأبدعوا في مجالات الحضارة"(جفال، 2013، صفحة 61).

ومنذ ذلك الوقت تشكّلت أول نواة للنخب الجزائية المثقفة التي كانت عبارة عن "نخب تقليدية لعبت دورا مهما ضد الاحتلال الاسباني وكانت ترى فيه أنه احتلال ديني صليبي أكثر منه سياسي، فكانت وظيفتها الأساسية في ذلك العصر هو بالدرجة الأولى الحفاظ على الإسلام"(مخنان، 2012، صفحة 152).

يرجع الاهتمام بالبناء الفكري في الجزائر، بين النخب خاصة والتي نقلنه بدورها إلى أوساط المجتمع الجزائري عموما، إلى الظروف السياسية والاجتماعية المزرية التي كانت تعيشها البلاد تحت وطأة الاحتلال الاستيطاني الفرنسي الذي كان يهدف إلى طمس الهوية الجزائرية بأبعادها الثلاثة: الإسلام، العروبة والأمازيغية، ومحو شخصيتها، وإلحاق الشعب الجزائري بالمجتمع الفرنسي.

تولّى سياسة البناء الفكري في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي أبرز القوى الفاعلة على الساحة الوطنية على غرار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين الإصلاحية، والحركة السياسية الوطنية بتوجّهاتها المختلفة، وباقي القوى الدينية والاجتماعية، حيث مثّل ذلك العمل رافعة قوية لمواجهة واقع الاحتلال الفرنسي وطرده خارج التراب الوطني وتخليص الشعب الجزائري المسلم من الاحتلال الصليبي الفرنسي.

بعد الاستقلال، رفضت النخب الجزائرية الأحادية في الرأي والتفكير التي انتهجها النظام الحاكم، فناضلت من أجل الانعتاق الفكري والسياسي في ظل الجزائر المستقلّة، فدفعت الثمن باهظا ولم يثنها ذلك عن النضال حتى في المنفى، إلى أن أثمر النضال الداخلي والخارجي لتلك النخب بتحوّل ديمقراطي، وتعددية سياسية وحزبية أقرّها دستور 1989.

أفرزت التعددية الحزبية في الجزائر تباينا فكريا وثقافيا وأيديولوجيا نتجت عنه خصومات سياسية وصراعات فكرية حادة، ويرجع ذلك إلى إهمال الأحزاب السياسية وباقي مكوّنات المجتمع المدني سياسة البناء الفكري والتنشئة السياسية، والتي تصبّ في خدمة الوطن بطرق وأفكار مختلفة؛ اختلاف تنوّع لا اختلاف تضادّ. وتطوّرت تلك الخصومات السياسية والصراعات الفكرية التي غذّتها عوامل ذاتية وأخرى أيديولوجية ثقافية، فتحوّلت إلى أعمال عنف مسلّحة بدوافع دينية، يقابلها عنف مضادّ بدوافع وطنية؛ أدخل الجزائر في عشرية المأساة الوطنية، كبّدت البلاد خسائر مادية وبشرية كبيرة، وخرجت منها بعد انتهاج مقاربة تنموية متكاملة توجّت بتجسيد ميثاق السّلم والمصالحة، ووضع حدّ لتلك العشرية التي كادت تعصف بالأمن القومي الجزائري.

ومن جانب آخر، إنّ الشعور المتنامي لدى المواطنين بالغبن، وتنامي القلق والتوتر الداخلي جرّاء فشل الأنظمة السياسية المتعاقبة في تحقيق التنمية المحلية التي تحقّق الرفاهية للمواطن، قد يؤدّي ذلك الشعور إلى تلاشي قيم المواطنة والانتماء، مما يؤجّج الأوضاع ضدّ السلطة نتيجة إحساس المواطنين بالحرمان والإحباط واللاعدالة اجتماعية، فيصبح جزء من المجتمع فريسة سهلة يلتقطها الخصوم السياسيون والقوى المعادية، فيتم تجنيدهم وانخراطهم في تشكيلات متطرّفة: أيديولوجية، قومية، فكرية، مذهبية أو دينية، تتقاطع معها في الخصومة الفكرية والعداء السياسي للنظام السياسي وللسلطة الجزائرية عموما؛ أبرز تلك التنظيمات الجزائرية، (رشاد والماك) المصنّفتين إرهابية في الجزائر.

كما يبرز دور سياسة البناء الفكري في مواجهة الحملات الإعلامية الممنهجة والموجّهة ضد الجزائر من طرف بعض وسائل الإعلام والمواقع الالكترونية الأجنبية، وتلك المحسوبة على جهات جزائرية بدعوى المعارضة السياسية من خارج الوطن، والتي تدعّمها دول ومنظمات إقليمية وأخرى دولية ولها شبكات ممتدة في الداخل، وذلك للتأثير على الرأي العام الجزائري لتأليبه على النظام السياسي في الداخل بغرض إثارة الفوضى وزعزعة الاستقرار الداخلي، وتشويه صورة الجزائر على المستوى الدولي.

ب- أهمية الأمن الفكري و أبعاده:

تُمثّل حداثة مفهوم الأمن الفكري في الدراسات الأمنية دافعا قويا يجلب الباحثين السياسيين، ومجالا بحثيا خصبا يستهوي الدارسين لفهم الأمن الفكري وإبراز علاقته بباقي مجالات الأمن الأخرى، ومن جانب آخر، دراسة دوره في تعريف الأمن القومي ومدى مساهمته في تعزيزه.

ومن جانب آخر يكتسي الأمن الفكري أهمية كبيرة بين باقي مجالات الأمن القومي الجزائري، حيث كان له الأثر البالغ في استقلال البلاد من قبضة الاحتلال الفرنسي، ثم المحافظة على استقرارها ووحدتها بعد ذلك من خلال تجسيد أبعاده المختلفة، حيث عمدت الجزائر كغيرها من الدول إلى انتهاج سياسة بناء فكري ضمن لها حماية وجودها واستقرار نظامها السياسي.

ومن دوافع الاهتمام بالأمن الفكري أيضا، كونه له تأثير على جميع القطاعات الحسّاسة وباقي المجالات الحيوية في الدولة، إذ يُعد أحد أهم جوانب الأمن القومي، فهو يتقدم على الأمن العسكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي؛ لأنّه إذا تحقق الأمن الفكري، فسوف يتحقّق الأمن في كافة المجالات الأخرى؛ "ولعل الدفاع عن الوجود يكون قبل الدفاع عن الحدود"(حيمر، 2017).

كما تكمن أهمية بناء أمن فكري جزائري في أبعاده المختلفة حيث يساهم البعد العقدي (أو العقائدي) الهوياتي[1] في تماسك المجتمع الجزائري الذي يتميّز بوحدة العقيدة الإسلامية والمذهب المالكي السائد،وحمايته من التأثيرات السلبية للعقائد والأفكار الوافدة، ومن خطورة سيطرة الاتجاهات الفكرية الإقصائية والمتطرّفة، مثلما جرى في البوسنة والهرسك بين الصرب والمسلمين، وبين الأرثودوكس والكاثوليك، وبين السنة والشيعة، أو ما يجري في سوريا واليمن والعراق من احتراب داخلي بين أبناء الوطن الواحد، أو ظهور حركات إثنية أو عرقية كتلك التي تدعو إلى الانفصال والاستقلال عن الوطن الأم.

ويعزّز البعد الأيديولوجي للأمن الفكري اعتزاز المواطن الجزائري بانتمائه لوطنه ولأمته العربية الإسلامية، ولتاريخه الثوري والنضالي المجيد، وذلك من خلال توفير الحماية الفكرية لأفراد المجتمع من التعرض لأيّ تضليل أو تشويش على عقولهم وحقهم في التفكير السليم، أو تعرّضهم لعمليات غسيل الدماغ، وهذا البعد "يؤمّن الفكر والمعتقدات ويحافظ على العادات والتقاليد والقيم"(رشوان، 2019، صفحة 335)، كما يساهم في "تعزيز فكرة تقبل الأفراد للاختلافات الدينية، والثقافية، والفكرية بينهم"(خضر، 2016).

أما بعده الأخلاقي، فهو يُنمّي روح المسؤولية لدى المواطن الجزائري المسلم، كلّ في مجاله وحسب مستواه الوظيفي والمهني، كما يعزّز ثقة هذا المواطن بنفسه أولا، ثم بسلطات بلاده، وبأفراد مجتمعهوبيئته الاجتماعية بصفة عامة؛ حيث ترسّخ الأخلاق الأساسية في فكر الإنسان أولا، لتترجم بعد ذلك إلى سلوكيات إيجابية، تمنع حدوث أية أزمات فساد داخلية إن على المستوى الأخلاقي كانتشار الفاحشة والأفعال المخلّة بالحياء والأداء العامة، أو الفساد السياسي كالتزوير الممنهج للانتخابات، وعلى المستوى الاقتصادي كالصفقات المشبوهة أو الاختلاسات وتبديد الأموال العمومية، أما في المجال الإداري كتعطيل مصالح المواطنين، كما يحُول البعد الأخلاقي دون أية خيانات وطنية قد تمثّل تهديدا للأمن القومي الجزائري.

ويتجلّى البعد السياسي للأمن الفكري في قبول الفكر السياسي المخالف سواء من طرف المعارضة أو المولاة، واحترام وجهات النظر المختلفة، بعيدا عن سياسة الإقصاء والتهميش على أساس ديني، عرقي أو أيديولوجي، مثلما حدث في الجزائر سنة 1992 حيث تمّ توقيف المسار الانتخابي بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات التشريعية.فالأمن الفكري يلتقي ويتكامل مع باقي قطاعات ومجالات الأمن الأخرى في "المحافظة على سيادة الدولة، وحمايتها من أية تدخلات خارجية، قد تؤدي للسيطرة على أمنها الداخلي، وأيضاً يعتمد البُعد السياسي على توفير المساواة، والحقوق الإنسانية للأفراد داخل الدولة، للمحافظة على استقرارها، ومنع حدوث أية أزمات داخلية، قد تنتج عنها نتائج سلبية، تؤثر على الأمن الوطني"(خضر، 2016).

[1]) يعتبر موضوع الهوية من بين المواضيع المستعصية في التناول، خاصة لارتباطها بمصير أية "أمة مجتمعية" وأية جماعة بشرية على أية أرض. وصعوبة الموضوع تكمن في اختلاف التعاريف ووجهات النظر حوله.

في نهاية هذا المحور، يمكن القول إن البناء الفكري للمواطن الجزائري يُعدّ بمثابة حجر الزاوية، وذلك لتجسيد أبعاد الأمن الفكري في الحياة الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية وغيرها لكل المواطنين -حكاما ومحكومين-وللتصدّي لكل التهديديات اللاتماثلية التي تواجه البلاد؛ ومنها –على سبيل المثال لا الحصر-النشاط السري لحركة الماك في منطقة القبائل، ومشكلة الهجرة غير الشرعية الوافدة من الحدود الجزائرية الجنوبية وما تحمله من أفكار ومعتقدات وسلوكيات غريبة على المجتمع الجزائري، وبقايا خلايا الفكر الإرهابي العابر للحدود، إلى جانب بعض المعتقدات الدخيلة على المجتمع الجزائري.

4) تحدّيات الأمن الفكري في الجزائر

يواجه الأمن الفكري في الجزائر العديد من التحدّيات الداخلية والخارجية، والتي قد تؤثّر مباشرة على الأمن القومي الجزائري؛ منها ما هو مرتبط بالمشكلة الإثنية والثقافية، ومسألة الهوية، وبعض العقائد الدخيلة على المجتمع، إلى جانب الانحراف الفكري لطائفة من المعارضة السياسية السلبية؛ وبعضه له امتداد خارجي، تدعمه وتسنده دول ومنظمات وبعض القوى الدولية؛ فتارة باسم حرية الشعوب وحقها في تقرير المصير، وتارة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان، أو حرية المعتقد، وغيرها من الذرائع المستعملة للابتزاز السياسي بغرض ضرب الاستقرار الداخلي للبلاد، ومقايضته بمصالح بعض القوى الإقليمية والدولية للتأثير على السلوك السياسي الخارجي الجزائري، على غرار مواقف الجزائر تُجاه جريمة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي، أو بعض قضايا الصراعات والحروب في المنطقة العربية كسوريا واليمن وليبيا، وأزمات مجلس التعاون الخليجي، أو على المستوى الدولي كوقوف الجزائر على نفس المسافة من أطراف الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا المدعومة بدول حلف شمال الأطلسي (NATO).

أ- النشاط الإرهابي والفكر الإجرامي

تشكّل الحركة الأمازيغية في شمال إفريقيا تهديدا واضحا للأمن القومي الجزائري، حيث تطالب الحركة من أجل استقلال منطقة القبائل (MAK) بمبدأ تقرير المصير حيث شكّلت حكومة مؤقتة للشعب الأمازيغي في الجزائر، وذلك بالعاصمة الفرنسية باريس في أول جوان 2010، وأعلن رئيس الحركة (فرحات مهني) أن الهدف من هذه الخطوة هو إنهاء ظلم واحتقار وهيمنة الحكومة الجزائرية(فرانس24، 2010)، فاعتبرت السلطات الجزائرية هذا السلوك تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري.

من جانب آخر، تقوم منظمة تامزغة الدولية غير الحكومية للدفاع عن حقوق الأمازيغ، والتي تتخذ من باريس الفرنسية مقرّا لها، بتقديم عدة تقارير ضد الدولة الجزائرية؛ وتركّز هذه المنظمة على "إلغاء قانون تعميم اللغة العربية؛ حذف شرط الإسلام في عقود الزواج من قانون الأسرة؛ إلغاء المادة2 من الدستور التي تجعل الإسلام دين الدولة لأن هذه المادة هي تمييزية ضد الطوائف الأخرى، والمفكرين الأحرار، يجب أن تكون الدولة لجميع الجزائريين أيا كانت خياراتهم الدينية أو الفلسفية" (TAMAZGHA, 2013, pp. 30-31)؛ وهذه المطالب تعدّ مساسا واضحا بالأمن الهوياتي والفكري الجزائري، وتهديدا مباشرا لأمنها القومي، وهو اختراق واضح عن طريق الغزو الفكري الفرنسي الذي لا تزال آثاره تهدّد الأمن المجتمعي في الجزائر، وفي باقي دول المغرب العربي بدعوى قيام دولة الأمازيغ الكبرى التي تمتدّ من المغرب الأقصى غربا إلى جمهورية مصر العربية شرقا.

كثّفت حركة الماك من أنشطتها وقامت بتوسيعها وتنويعها بعد حراك الجمعة 22فبراير2019، وفي نفس الاتّجاه ذهبت حركة رشاد من خلال الخطابات المناهضة للنظام السياسي الجزائري عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وبالتنسيق مع مناضليها في

الداخل، حيث " اتّهمت الجزائر، رسمياً، حركتي رشاد والماك، بالوقوف وراء جريمة القتل البشعة لشاب متطوع في إخماد الحرائق...وكذا في حرائق الغابات التي تسبّبت في مقتل أزيد من 169 شخصاً"(بورنان، 2021)، وعلى إثر ذلك اتخذت السلطات الجزائرية إجراءات ردعية ضد المنظمتين[1].

كما أن بعض الجماعات الإثنية[2] عندما تشعر باستبعادها وتهميشها سياسيًّا واقتصاديًّا وإداريًّا، تجنح للعنف بسبب "رؤية جماعة معينة أن هناك جماعة ما تسيطر على الدولة ومؤسساتها ومواردها. وهذا القول ينطبق على أقلية الطوارق التي تتوزّع على دول الساحل، وبالأخص في دولة مالي التي شهدت صراعا مسلّحا تخوضه حركات طوارقية ماليّة متمرّدة ضدّ الحكومة المركزية، على خلفية مطالبَ سياسية إثنية بلغت حدّ المشروع الانفصالي...وسرعان ما تطوّر ذلك الصراع، بعدما انخرطت فيه جماعات إسلامية مسلّحة فسيطرت على شمال البلاد، والتي حاربتها الحكومة الماليّة مدعومة من طرف فرنسا، والقوى الغربيّة، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إكواس)"(فرقاني، 2015، صفحة 168)، وكانت للجزائر رؤية مغايرة لفضّ النزاع في مالي، لأنّها جرّبت الحلول الأمنية-أي الحل الكل الأمني- الذي أثبت فشله في مواجهة التهديدات اللاتماثلية كالإرهاب والهجرة غير الشرغية.

ويتوزّع الطوارق في منطقة الساحل والصحراء، بالإضافة إلى الجزائر، على أربع دول إفريقية أخرى مجاورة، وهذه الأخيرة تركيبتها البشرية "غير متجانسة عرقيا وثقافيا، ضُمّت بعضها قسريا في دولة واحدة مع وجود بقية مؤثرة لهذه الجماعات السكانية في دول مجاورة"(قادة بن عبدالله، 2018، صفحة 165)، ومع تزايد الصراعات الاثنية والعرقية والقبلية خاصة في مالي، تطوّر نشاط الجماعات الإجرامية على الحدود الجزائرية، وأصبح يشكّل تهديدا لأمنها القومي، نظرا لامتداد تواجد تلك القبائل على الأراضي الجزائرية من النازحين الأفارقة بسبب النزاعات المسلّحة في الجوار الجنوبي، أو بسبب الهجرة غير الشرعية؛ الأمر الذي يتوجّب على الدولة الجزائرية تحصين مواطنيها فكريا، وحمايتهم من الاختراق الفكري المؤدّي إلى الانحراف والتطرّف، والذي يؤدّي بالنهاية إلى الإرهاب المسلّح الذي قد يُفشل الدولة ويسقطها، أو يصبح تهديدا مزمنا لأمنها القومي.

فإذا تراخت السلطات الجزائرية مه الهجرة غير الشرعية الوافدة، سوف يتعرّض أمنها الهوياتي للاهتزاز، وأمنها المجتمعي للتلاشي، ويصبح أمنها القومي مهددا؛ كأن يتمركز المهاجرون الأفارقة على حيّز جغرافي داخل الحدود الجزائرية الجنوبية في شكل تجمّعات قبلية،عرقية أو دينية،ومع مرور الوقت، تطالب الأجيال الافريقية التي ولدت بالجزائر بحقها في التجنيس وما ينجرّ عنه من آثار مجتمعية هوياتية، وقد يتشكّل كيان غريب ينتهي بالمطالبة بحقه في تقرير المصير.

ومن جانب آخر، تسعى المخابرات الأجنبية المعادية أيضا إلى زعزعة أمن واستقرار المجتمعات المستهدَفة، وتسعى إلى خلق انشقاقات متطرّفة في نظام الحكم بغرض تحقيق مصالح قومية لبلدانهم، على غرار ما قامت به المخابرات المغربية التي سبق لها وأن نسّقت مع زعيم الجماعة الإسلامية المسلّحة GIA (عبد الحق العيادة) وعرضت عليه الدعم والاسناد، وتدريب عناصره على

---

[1]) المجلس الأعلى للأمن، تحت رئاسة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، يصنف حركتي "رشاد" و"الماك"، منظمتين إرهابيتين، يُتعامل معهما بهذه الصفة بدءا من صدور بيان رئاسة الجمهورية. . الجزائر تدرج حركتي "الماك" و"رشاد" على قائمة "المنظمات الإرهابية" في موقع: https://bityl.co/CNBy. بتاريخ 2022/05/25.

[2]) إن التعددية الإثنية في حدّ ذاتها ليست خطرًا في الدول التعددية، وإنما تصبح مشكلة عندما تشعر جماعة ما بحرمانها من بعض المميزات التي تعدّ حقًّا لها...فالصراعات الإثنية العنيفة غالبًا تكون نتيجة رؤية جماعة معينة أن هناك جماعة ما تسيطر على الدولة

أراضيها، مقابل الاعتراف بمغربية الصحراء الغربية(فريك، 2022)، كما تستعمل المخابرات الدولية بعض المنظمات العالمية أو المؤسسات الأممية وغيرها للابتزاز السياسي، وذلك عن طريق التدخل الدولي سواء بدعوى الأمن الإنساني، أو لترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان، وغيرها من الذرائع التي تبيح فرض سياسة الأمر الواقع للهيمنة على الدول الضعيفة أو لإضعاف القوى الإقليمية الناشئة.

ب- الأيديولوجيات والمعتقدات الدخيلة على المجتمع الجزائري

تشكّل بعض الأيديولوجيات والأفكار الوافدة على المجتمع الجزائري مساسا بأمنه الفكري الذي يرتكز أساسا على عناصر الهوية الوطنية (العروبة، الإسلام، الأمازيغية)، وعلى منظومة القيم المستوحاة من تاريخه الثوري والنضالي، الذي أعطى للشخصية الجزائرية ميزة خاصة بها، حيث أصبحت تمثّل إلهاما لبعض المواقف الداخلية والدولية إن على المستوى الشعبي أو الرسمي.

تبنّت الجزائر الإسلام دينا للدولة، وكرّسته في المادة الثانية من دستورها، كما أن التوجّه الإسلامي سواء في جانبه الفقهي أو العقائدي، قد فصل فيه علماؤنا الأوائل باكرا لتجنّب الفتن بين مسلمي الشعب الواحد، وتوحيد مناهج الشعائر التعبّدية ومصادر الفتاوى، فأصبح الشعب الجزائري أشعريّ العقيدة، مالكيّ المذهب في حياته الدينية والمدنية حيث جُلّ قواعد قانون الأسرة الجزائري مستوحاة من قواعد الشريعة الإسلامية.

ومن جانب آخر وفي ظل عدم توفّر الرقابة الفكرية اللاّزمة، يسهل اختراق الأمن الفكري للمجتمع الجزائري من خلال الترويج لبعض المعتقدات كحركات التنصير ودعوات الإلحاد، وفرق الأحمدية، والمذاهب الدينية مثل الشيعة الاثني عشرية ذات الامتداد الإيراني، وبعض الفرق الصوفية المتطرّفة، ومذاهب فكرية وأفكار دخيلة على المجتمع الجزائري، كالحركات التكفيرية الجهادية وغيرها، إلى جانب الإيديولوجيات والحركات الهدامة كالعلمانية واللائكية والماسونية، والجماعات اللاّدينية كالشيوعية، والرأسمالية المتوحّشة والليبيرالية الغربية، والعولمة الثقافية التي هي عبارة عن غزو فكري وتمهيد لاستعمار جديد، ويتأتّى ذلك من خلال تصديره من طرف بعض المتعاونين الاقتصاديين والثقافيين والأكاديميين، أو المفكرين الأجانب عن طريق الغزو الفكري بوسائله المختلفة وتقنياته المتطوّرة، وهذه الأسباب الخارجية تساهم بفاعلية في انتشار ظاهرة الانحراف الفكري والتطرّف.

كما تتسبّب الظروف التعليمية المتدنّية ومناهجها الضعيفة، والأحوال الاقتصادية الهشّة، والظروف الاجتماعية المزرية في خلق بيئة نفسية تجعل الفرد فريسة سهلة لتبنّي أفكار متطرّفة عن طريق الإقناع،خاصة إذا كان يعيش العزلة الاجتماعية[1]،حيث "إن أصحاب الفكر المنحرف قادرون على إقناع شباب الفكر السّويّ وتغيير ميوله واتجاهاته إلى فكر غير سويّ ومنحرف، حيث يقدّمون فكرهم المنحرف مدعوما بالبراهين والأدلة المزيّفة التي تعجب الشباب وتثير ميولهم، فيتبعونهم على نهجهم المنحرف"

[1])الشخص المعزول إجتماعيًا لا تنمو لديه شعور الحب والإنتماء للوطن والمجتمع الذي يعيش فيه، مما يدفعه إلى التمسك بالفكر المنحرف والقيام بأعمال القتل والتخريب.

(أحمد محمد، 2018)؛ كما تجد هؤلاء الشباب يقلّدون الجماعات المنحرفة فكريا والمتطرّفة، حيث يغيّب استعمال العقل بالشكل المنطقي والمعقول في التفكير، ويكتفون بالاتّباع والتقليد الأعمى.

حافظت الجزائر على إيديولوجية الدولة الاجتماعية من خلال التزام كل الحكومات المتعاقبة بعدم التخلّي عن سياسة الدعم الاجتماعي للمواطنين، حيث "مع المصادقة على قانون المالية لسنة 2022 في الجزائر، عاد موضوع الدعم الاجتماعي ومخصصات التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة لِيُطرَح في مساحات النقاش العمومية...وفهم الخلفيات التاريخية والأيديولوجية للدولة الاجتماعية في الجزائر"(حامي، 2022)، والتي استجابت للمسألة الاجتماعية بشكل عام من شغل وسكن، صحة وتعليم، وتضامن اجتماعي[1]، اقتداءً وتماشيا مع "العلامة المسجلة بامتياز في دروس الصرح الحضاري العالمي اليوم، الذي أخذت به أمم فتقدمت (النمور الاقتصادية العالمية)، متمثلا في تطبيق (أن يحيا الإنسان قبل أن تحيا الدولة) وانبثقت عن ذلك سياسات اجتماعية وبرامج في الحماية الاجتماعية"(بلعيد، 2018، صفحة 89).

وتتجلّى الأيديولوجية السياسية للجزائر بصورة خاصة في سلوكها السياسي الخارجي، والذي تراعي فيه الثوابت الوطنية والمبادئ الإنسانية؛ كدعم حق الشعوب المستضعَفة في تقرير مصيرها، وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية للدول، والامتناع عن المشاركة العسكرية في النزاعات العربية أو الإقليمية المسلّحة بدءا بحرب الخليج الثانية ضد الجيش العراقي، كما رفضت ذلك في الحروب الدائرة في سوريا، اليمن وليبيا، وفي الدول الإفريقية أيضا؛ ومواقف الحياد الإيجابي للجزائر كلّفتها غاليا على المستوى الدولي والعربي.

أما القضية الفلسطينية فهي جزء من العقيدة السياسية في الجزائر حكومة وشعبا، وهو الاستثناء الوحيد الذي شارك فيه الجيش الجزائري لصد العدوان الصهيوني على مصر سنتي 1967 و1973. ودعم الجزائر للشعب الفلسطيني متميّز وبدون شروط، حيث جاء على لسان رئيس الجمهورية (عبد المجيد تبّون) الرفض المطلق للتطبيع مع كيان الاحتلال وذمّ هرولة الدول العربية إليه على حساب قضيتهم المركزية، وكان ذلك تعبيرا واضحا عن الأيديولوجية السياسية والعقائدية الجزائرية، أما قضية المسجد الأقصى فهي جزء من عقيدة الشعب الجزائري، فالقضية الفلسطينية راسخة في فكر الشعب الجزائري، يعبّر عنها ويستحضرها في كل المناسبات والتظاهرات الوطنية الثقافية، الرياضية، السياسية وغيرها، كما أن الجزائر قادت حراكاً دبلوماسياً مناهضاً لقرار عضوية الكيان الصهيوني كعضو مراقب في الاتحاد الأفريقي، واستطاعت القيادة الجزائرية أن تجمع بين رئيس

[1]) لا يمكن مناقشة موضوع الدعم الاجتماعي من زاوية الاقتصاد حصرًا في الحالة الجزائرية. إنه موضوع عابر لأدوات التحليل الاقتصادي والمالي ليطرح نفسه مادة للبحث التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصاد السياسي، فلطالما عَرَفَتْ الدّولة الجَزائرية نفسها بكونها **دولة اجتماعية** وذلك تماهيًا مع تلك الأيديولوجية المُؤَسّسة لها في سياق تاريخي فارق، وهي حرب التحرير وظروف الاستقلال. فكما كانت الأخيرة نتيجة نِضال ضد الاستعمار، فإنها كذلك نتيجة صراع مع الفقر والأمية والتفاوت الطبقي الذي ورثته الدولة الوليدة بعد الاستقلال. لقد تأسست العلاقة بين الدولة والمجتمع لما يقرب من ستين سنة من الاستقلال، على شكل من الرعاية أو "الدولة الحامية" لمواطنيها (أو رعاياها)، وتمظهرت هذه العلاقة في العديد من السياسات العمومية المُموّلة ريعيًّا والمؤدلجة سياسيًّا، رغم الأزمات الاقتصادية والسياسية، وحتى الأمنية التي مرّت بها البلاد

السلطة الفلسطينية محمود عباس وبين رئيس حركة حماس "إسماعيل هنية" بمناسبة الاحتفال بستينية استقلال الجزائر في 05جويلية2022.

دفعت المواقف الثابتة للجزائر تجاه الصحراء الغربية والقضية الفلسطينية بالمملكة المغربية إلى فتح أراضيها لكيان الاحتلال الصهيوني بإرسال تهديداته للجزائر، وفي نفس السياق أتى تصريح أحد أعضاء الكنيستفي السياق نفسه، إذ قال: "لو تجرأ تبّون على المغرب، فسوف يصبح حسابه مع إسرائيل...وإسرائيل لا تمزح"(الشربيني، 2021)، إضافة إلى فضيحة بيغاسوس[1]، لذا قرّرت الجزائر قطع علاقاتها الدبلوماسية مع المغرب، ثم جمّدت معاهدة الصداقة مع إسبانيا بعد اصطفافها إلى الجانب المغربي، فانجرّ عن ذلك تعليق المعاملات التجارية بين البلدين.

تجلّى التطرّف الفكري في شقّه الأيديولوجي والسياسي في الفكر الإقصائي الذي برز في الجزائر بعد ظهور نتائج أول انتخابات في ظل التعددية؛ المحلية كانت سنة 1990، والتشريعية في 1991، والتي فاز بها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ(FIS)، أبرز قوى التيار الإسلامي وقتها. وشكّلت ردود الأفعال السلبية الرافضة لتلك النتائج بداية الانحراف عن الفكر الديمقراطي من جهة، والتناقض الصريح لمبدأ التداول السلمي على السلطة، مما انعكس سلبا على الأمن المجتمعي في الجزائر.

كان رفض ومعارضة التحوّل الديمقراطي في شكله واتّجاهه صريحا من قبل بعض الأحزاب الليبيرالية والديمقراطية والعلمانية؛ كالتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية(RCD)، وحزب الطليعة الاشتراكية(PAGS)، إلى جانب بعض الشخصيات الوطنية؛ فكان ذلك بداية للتطرّف الفكري الذي أعطى دعما للتيار الإقصائي داخل النظام، ومبرّرا للمضي قُدما في مشروع وقف المسار الانتخابي من طرف المجلس الأعلى للأمن(سمراوي، 2015، صفحة 162)، الذي كان يهيمن عليه بعض قيادات المؤسسة العسكرية، "فأوقِف المسار الانتخابي لأنهم كانوا يعتبرون الجبهة الإسلامية للإنقاذ تهديدا جدّيا، وليست مجرّد حزب سياسي، وبذريعة إنقاذ الجزائر والحفاظ عل الطابع الجمهوري للدولة"(سمراوي، 2015، صفحة 159). فهذه المؤسسة الشعبية السيادية التي تعهّدت بحماية التحوّل الديمقراطي،"عادت لتمارس دور الوصاية والتدخل في الشأن السياسي من خلال استعمال حق الاعتراض أو النقض (véto)؛ فأوقفت المسار الانتخابي، لأن الجيش حسب اللواء تواتي، لا يمكنه أن يبقى مكتوف الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة...ومن واجبه أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل الانتقالية الخطيرة"(وليد عبد الحي وآخرون، 2015، الصفحات 172-174)، وهذا تحدي آخر للفكر الديمقراطي والعملية السياسية بصفة عامة.

ج) التحديات التكنولوجية عبر الوطنية للأمن الفكري الجزائري:

[1]) وكانت صحيفة "الغارديان" البريطانية قد نشرت نتائج تحقيق أجرته 17 مؤسسة إعلامية، أفاد بأن برنامج "بيغاسوس" الإسرائيلي للتجسّس انتشر على نطاق واسع حول العالم، ويتم استخدامه لأغراض التجسس. وزعم التحقيق أن حكومات 10 بلدان على الأقل من بين عملاء شركة"NSO" ، من بينها المغرب والسعودية والإمارات.

عرف الإعلام والاتّصال تطوّرا هائلا جعل من العالم قرية صغيرة في التواصل بين الشعوب، ولم تعد الحدود الجغرافية عائقا أمام تبادل الأفكار أو نشرها، حيث ظهرت تهديدات لاتماثلية جديدة لأمن الدول والمجتمعات، وانتشرت بسرعة فائقة يصعب مراقبتها أو مواجهتها بطرق تقليدية.

تشكّل الوسائط الالكترونية باختلاف أنواعها عاملا أساسيا في نشر الأفكار المضلّلة والدخيلة على المجتمع الجزائري؛ فعلى غرار بعض القنوات الفضائية المحسوبة على المعارضة السياسية خارج الجزائر، انتشرت على اليوتيوب عدة قنوات شخصية من جنسيات مختلفة يعمد أصحابها إلى مهاجمة النظام السياسي الجزائري، وذلك من خلال نشر سقطات مسؤولين، موظفين، أو بعض الأخبار الوطنية وتضخيمها وصياغتها بما يخدم أهداف القناة المادية والمعنوية؛ فيروّج أصحاب هذه القنواتلأفكار سياسية، اجتماعية، اقتصادية، أو دينية مضلّلةبغرض تشويه صورة القيادات الجزائرية العسكرية والسياسية وحتى الدينية،

كما تمثّل مواقع التواصل الاجتماعي (الفايسبوك، واتس آب، تويتر، جوجل+...الخ)،في مقابل إيجابياتها، تهديدا للأمن الفكري حيث تمنح شبكات التواصل الاجتماعي الفرصة لأصحاب الفكر المتطرف كالهائية والأحمدية، ودعاة الانحلال الأخلاقي كالمثلية للترويج لأفكارهم الغريبة على المجتمع الجزائري،كما تستغلّ التنظيمات الإرهابية هذه الوسائل لربط صداقات افتراضية بغرض نشر أفكار هدامة وقناعات مضلّلة تتنافى مع المعايير والقيم الانسانية الأخلاقية والاجتماعية، مما يسمح لها بتجنيد عناصر جديدة لها تنفّذ مشاريعها التخريبية(أهجو، 2016، صفحة 14).كما تشكّل وسائل التواصل الاجتماعي أيضا، تهديداللأمن التربوي والأمن المجتمعي عموما، وذلك من خلال الترويج لبعض الأفكار التي تتنافى مع مكوّنات الهوية الوطنية الجزائرية، من شأنها أن تشكّل خطرا مرتقبا،وتحاول زعزعة كيان الدولة والمساس بأمنها القومي.

وفي هذا الإطار، يقول أحد المستشرقين: إذا أردت أن تهدم حضارة أمة فهناك وسائل ثلاث هي: هدم الأسرة، هدم التعليم، وإسقاط القدوات والمرجعيات؛ لكي تهدم الأسرة : عليك بتغييب دور الأم واجعلها تخجل من وصفها بربّة بيت، ولكي تهدم التعليم: عليك بالمعلم، لا تجعل له أهمية في المجتمع وقلّل من مكانته حتى يحتقره طلابه، ولكي تسقط القدوات عليك بالعلماء، اطعن فيهم ، شكك فيهم، وقلّل من شأنهم حتى لا يُسمع لهم ولا يقتدي بهم أحد، فإذا اختفت الأم الواعية، واختفى المعلم المخلص، وسقطت القدوة والمرجعية، فمن يربّي النشء على القيم؟(ر، 2016)،

في ظل كل التحدّيات المذكورة أعلاه، يمكن القول أنّه إذا توفرّت أسباب الاختراق الفكري، ووجد التطرّف مكانة له في نفوس البشر، يكون حينها الأمن المجتمعي مُهدّدا، والأمن الفكري مهتزّا من خلال ارتفاع أصوات داخل المجتمع تدعو إلى مقاومة الوضع القائم فيتداعى للانهيار، أما "إذا كانت الموضوعات الكلية للمجتمع مستقرة ثابتة؛ من ثقافة وقيم سلوكية ومبادئ خلقية، وما يسود فيه من عقائد دينية، وما يحمله من تصوّر مشترك حيال قضاياه الكبرى المصيرية، فإذا كانت تحظى بالاحترام الجماعي، محصّنة برأي عام في الناس لا يسمح بالمساومة على شيء منها، فإن هذا المجتمع يكون آمنا أمنا فكريا"(التركي، 2006، صفحة 58)، الأمر الذي يزيد من تعزيز الأمن القومي للدولة.

5) استراتيجية تعزيز الأمن الفكري في الجزائر

يُعدّ الأمن الفكري عنصرا أساسيا وشعبة مهمة من مجالات الأمن بمفهومه الواسع، والذي أولته كل الشرائع والحضارات المختلفة أهمية قصوى في حياة الناس والمجتمعات، ومنها الحضارة الإسلامية التي احتفت به لِما له من آثار إيجابية على كيان المجتمع ونسيجه الكلي، كمبدأ التعاون والتضامن ودعمه في نفوس المواطنين بغرض بعث قيم المواطنة والانتماء، وتقوية الجبهة الداخلية للدولة تعزيزا للأمنها القومي على المستويين الداخلي والخارجي، ويتجلّى ذلك الاهتمام في المقاصد الشرعية التي "تنتظم خمسا من الكليات، تنتهي إليها جميع المصالح الدينية والدنيوية، بضرورياتها وحاجياتها ومكمّلاتها التحسينية، من حفظ الدين: عقيدة وعبادة، وحفظ النفس (الحياة)، وحفظ العقل، وحفظ العرض وكذا النسل والنسب، وأخيرا حفظ المال"(التركي، 2006، صفحة 101)، فهذه المنظومة الخماسية هي أكبر رافعة للأمن القومي بمفهومه الشامل.

فإذا كان المتطرّفون فكريا غالباً ما يميلون إلى "ترويع الناس والقضاء على خصوصيتهم الفكرية والثقافية والترويج للأفكار الدخيلة والثقافات المنحلة وهدم الوحدة الفكرية والقضاء على تلاحم الأمة وتعاضدها، وهدم عقول الشباب من خلال الأفكار الدخيلة والهدامة، واستهداف الأمن والسلم والاستقرار والتعايش السلمي"(آل سعود، 2019، صفحة 24)، فإن الأمن الفكري هو أن يعيش الناس آمنين في بلدانهم وبين مجتمعاتهم، مطمئنين على ثقافتهم ومنظومتهم الفكرية والقيمية، وعلى مكوّنات أصالتهم، التي تعزّز فيهم روح الانتماء والولاء والمواطنة، حماية لأمن وطنهم واستقراره، ولذلك كان لزاما على الدولة والمجتمع العمل سويا على وضع سياسة وطنية شاملة لمواجهة كل التحدّيات الداخلية والخارجية التي وردت في المحور السابق.

أ- دور الدولة ومؤسسات المجتمع المدني في بناء الأمن الفكري الجزائري

يرتبط تحقيق الأمن الفكري في الجزائر بالمشروع السياسي للدولة الذي يجب أن يعكس الهوية الحقيقة للمجتمع، والذي يحقّق الانسجام الاجتماعي ويكون رافعة قوية لمشروع بناء الدولة. "والجزائر تتعرض منذ الحقبة الاستعمارية إلى محاربة هويتها...ولتفكيك المجتمع ومصادرة هويته الإسلامية، فقد أثارت مخرجات مؤتمر الصومام سنة 1956 أزمة حقيقية في مشروع بناء الدولة الجزائرية، فقد طرح مبادئ هوية دولة علمانية متناقضة مع مبادئ بيان أول نوفمبر 1954 التي تقوم على عنصري الهوية الأصليَين للمجتمع الجزائري وهما اللغة العربية والدين الإسلامي"(رحموني، 2021، صفحة 817). فالتناقض الذي تعيشه الجزائر بين قوانينها وواقعها وعقيدة مجتمعها، أعاق تطوّرها وحال دون تقدّمها رغم الثروات والمؤهلات المادية والبشرية والمعنوية التي تمتلكها.

ويُبنى الأمن الفكري الجزائري بالرجوع إلى أصول المجتمع وتثمين قيمه المسلوبة وإعادة الاعتبار لها، "وبالحفاظ على الهوية والقيم المجتمعية الأصلية أمام اختراق الثقافات الأجنبية، فعالم اليوم يجعل الدفاع عن الوجود أولى من الدفاع عن الحدود...وتكوين هوية نابعة وليست تابعة، قائمة على أساس الدين الإسلامي...واللغة العربية...والتراث والإرث الثقافي لمختلف أطياف المجتمع الجزائري دون إقصاء أو تمييز...وليس على أساس استيراد نماذج من الخارج أو التبعية لثقافة أخرى أو تقليدها،

فالثقافة الغربية اليوم تغزو كل دول العالم بما فيها الجزائر، يصفها البعض بصراع الحضارات ويعتبرها جوزيف ناي Joseph Neyبالقوة الناعمةSoft Power فهي في الحقيقة حروب بوسائل غير عسكرية"(رحموني، 2021، صفحة 821).

فعلى الدولة أن تعمل على "توسيع نشاط مؤسّسة المسجد -كفاعل أساسي في البناء الفكري-بالخوض في المسائل الأساسية [والحيوية] للدولة والمجتمع، وعدم الاقتصار على الشعائر التعّبدية...ومواجهة الفكر المتطرّف بالفكر المعتدل والمستنير، بتفعيل دور العلماء والمفكرين للاضطلاع بمهمة محاربة الأفكار الهدامة التي تقود إلى الأفعال الإرهابية"(بوداود و بن صايم، 2022، صفحة 670)، ولمواجهة أي فكر ديني أو غير ديني منحرف من شأنه أن يهدّد الأمن المجتمعي.

كما يتوجّب على الدولة أيضا، إشراك مختلف المؤسسات التعليمية، الإعلامية، الثقافية، الرياضية، الاجتماعية وغيرها من المؤسسات المستقبلة للجمهور في سياسة البناء الفكري، لتقوم بأدوارها بكل حرية في تحصين روادها من الناشئة والشباب خاصة وعموم الشعب، وذلك لمواجهة أي فكر ديني أو لا ديني، من شأنه أن يفسد على المجتمع فكره؛ وفي توجيه عامة الشعب أيضا إلى التمسّك بأصالته وهويته، والتحلّي بروح الانتماء والوطنية الحقّة، من خلال الالتفاف حول الكفاءات والنخب الوطنية، والبرامج الطموحة والناجحة، والاعتزاز بمؤسسات الدولة والمساهمة في ترشيدها، والعمل على نهضة الوطن ليكون في مصفّ الدول المتقدّمة.

أما قطاع الإعلام، فدوره فعّال في البناء الفكري، لذا يجب "تجنيد وسائل الإعلام الوطنية بأنواعها، عمومية وخاصة، لتبنّي سياسة إعلامية تهدف إلى بناء فكري سليم، ولمواجهة الغزو الفكري، وكل ما يهدّد الأمن الفكري الجزائري...ومحاربة الجهل من خلال البرامج التعليمية الموضوعية، ونشر الوعي والحس الوطني عبر الإعلام الهادف والمسؤول، ووضع استراتيجية وطنية للأمن السيبراني لمواجهة مغالطات المحتوى الالكتروني في شقّه الفكري والثقافي"(بوداود و بن صايم، 2022، صفحة 671).

وإذا كانت المؤسّسات التربوية بأطوارها الثلاثة تلعب دورا هاما في البناء الفكري للتلاميذ نظرا لطبيعة مناهجها التعليمية، وتشريعاتها المدرسية وأنظمتها الداخلية، فإن مؤسّسات التعليم العالي وشركائها من تنظيمات طلابية ونقابات، وجب عليها هي الأخرى أن تؤدّي دورها في بناء الأمن الفكري للطلبة لتحصينهم ضد المحتوى الذي تبثّه وتنشره بعض وسائل الإعلام، أو ما تتداوله بعض المواقع الالكترونية بغرض زعزعة أمن واستقرار الجزائر، بالتغليط والترويج للفكر الانهزامي والتشكيك في مصداقية المؤسّسات الوطنية السيادية، وغيرها من الإيحاءات السلبية التي تصرف الشباب المثقّف عن المسائل الجادة، وتبعده عن المساهمة في البرامج والمشاريع الوطنية المختلفة، وكل ذلك يعدّ تهديدا ومساسا بالأمن القومي الجزائري في أبعاده؛الاجتماعي، الاقتصادي والسياسي.

ففي الجانب الرسمي، يمكن للوصاية أن تدرج بعض المقاييس التي تستهدف البناء الفكري للطالب الجزائري طبقا لمكوّنات الهوية الوطنية، وذلك في جميع التخصّصات، وتسهر على تشجيع التظاهرات العلمية والبحوث الأكاديمية في مجال الأمن الفكري

وربطه برشادة التسيير الاقتصادي، الإداري، وغيره في كافة المؤسسات الوطنية على اختلاف أنواعها ومجالاتها. كما يمكن لشركائها الاجتماعيين أن يقوموا بتنظيم لقاءات وندوات وتظاهرات فكرية تصبّ في اتجاه بناء الأمن الفكري للمجتمع الجزائري.

ب- المقاربة الجزائرية لمواجهة التطرّف والإرهاب

اهتمت السلطات الجزائرية بالمسألة الأمازيغية حيث كانت تهدف من وراء دعم وتطوير اللّغة والثقافة الأمازيغية، إلى حماية الأمن الفكري الجزائري من محاولات الاختراق المختلفة سواء بالمطالبة باسترجاع حقوق الهوية، أو المواطنة المسلوبة، أو اللغة المهمّشة، وذلك عبر بعض المنابر الإعلامية، السياسية والثقافية "المدعومة خارجيا خاصة من طرف فرنسا، المغرب، ودولة الاحتلال الإسرائيلي"(قردود، 2017)، بغرض ضرب أمن واستقرار منطقة القبائل بصفة خاصة، وأمن الدولة الجزائرية بشكل عام؛ فتمّ تكريس مسعى الدولة من خلال دسترة اللغة الأمازيغية في 2002 كلغة وطنية، وتمّت رسْمَنتُها في 2016، وابتداء من سنة 2017 أصبح الثاني عشر (12) من شهر يناير عيدا وطنيا مدفوع الأجر، وتمّ ترسيم الاحتفال السنوي بالسنة الأمازيغية في كافة المؤسسات الوطنية*.

كما وضعت الجزائر استراتيجية شاملة لمواجهة التطرّف ومكافحة الإرهاب، وللخروج من الأزمة الأمنية، ووضع حدّ لعشرية المأساة الوطنية التي كادت تعصف بالأمن القومي الجزائري؛ شملت الاستراتيجية مشاريع إصلاحية في جميع القطاعات؛

كان يتعيّن على المدرسة الاضطلاع بدور أساسي في بعث قيم المواطنة والانتماء، إلى جانب التنشئة الاجتماعية والثقافية، والمساهمة فيردع الإرهاب ومحاربته عن طريق بناء أمن فكري وثقافي فعّال حيث ورد في القانون التوجيهي للتربية الوطنية "أن التربية تعد المحور الأساسي في جميع الأنشطة التي تعزّز السّلم واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، والتسامح والمساواة والعدالة الاجتماعية والرقي والمعاصرة"(القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04/08، المادة3)؛ وتضطلع بوظيفة تنمية الحسّ المدني لدى التلاميذ، وتساهم في وضع وتطبيق استراتيجيات تهدف إلى الوقاية من الإرهاب ومكافحته، من خلال تلقين التلاميذ وإكسابهم مبادئ النقاش والحوار وقبول رأي الأغلبية وحقوق الأقلية ونبذ التميز والعنف (القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04/08، المادة5).

وفي إطار الإصلاح التربوي أيضا، فُتح المجال للخواص للاستثمار في التعليم تحت وصاية وزارة التربية الوطنية "حيث يعدّ إنشاء مؤسّسات تربوية وتعليمية خاصة، أحد أهم إجراءات إصلاح المنظومة التربوية؛ وأضحت ضرورة لا رجعة فيها، لأنّها بدأت تفرض نفسها بطريقة طبيعية في ظل التحوّلات التي يعرفها المجتمع الجزائري، وخاصة القطاع الخاص في التنمية السوسيو-اقتصادية".

« L'institutionnalisation d'établissements privés d'éducation et d'enseignement constitue l'une des mesures importantes de la réforme du système éducatif. Elle est devenue une nécessité

*) جاء في الديباجة لأول مرة في متن دستور جزائري: إن المكوّنات الأساسيّة للهوّيّة الجزائرية هي الإسلام والعروبة والأمازيغيّة، التي تعمل الدولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها؛ ونصت المادة 4 من جانبها على أن تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة ورسميّة، تعمل الدّولة لترقيّتها وتطويرها بكل تنوّعاتها اللّسانيّة المستعملة عبر التراب الوطني؛ وتمّ إنشاء مجمّع جزائري للّغة الأمازيغيّة على غرار المجلس الأعلى للّغة العربيّة.

incontournable car elle vient s'inscrire naturellement dans l'évolution de société algérienne qui est caractérisée, notamment du secteur privé dans le développement socio-économique »(Benbouzid, 2009, p. 200).

كما عرف قطاع التعليم العالي انتشارا واسعا للمراكز الجامعية في أغلب المدن الكبرى، وتمّت ترقية بعضها إلى جامعات، وأنشأت العديد من المدارس الوطنية والعليا المتخصّصة، كما تطرّق الإصلاح أيضا إلى ضمان الحريات الأكاديمية وحرية البحث العلمي.

لم يُستثن الإعلام من سياسة الإصلاح حيث فتح المجال أمام ظهور صحافة مستقلة إلى جانب الصحافة العمومية، وتمّ تكريس حق الصحفيين في الوصول إلى مصادر المعلومة مع إلغاء تجريم الصحافة، كما سعت الدولة إلى ضمان حق المواطن في الإعلام الموضوعي والبنّاء.

أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، فقد اتُخذت إجراءات جريئة لمحاربة تهميش المرأة، وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية لتعزيز دور الأسرة وحمايتها كمؤسسة اجتماعية أساسية، والاهتمام بالأسرة الريفية بتوفير الرعاية الصحية والتعليم، ودعمها بمشاريع اقتصادية عائلية مصغّرة، كما اعتمدت الدولة نهجا مكّن المرأة من الإندماج في الحياة السياسية، وأشركها في مسؤولية إدارة شؤون المجتمع في جميع مستوياته. أما النشاط الجمعوي، فقد عرف هو الآخر إعادة بعث من جديد، كي يتسنى له نسج شراكة تعاون وتكامل مع السلطات العمومية، والمضي في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما تمّت مأسسة التظاهرات والمهرجانات الثقافية وتعزيزها بنصوص قانونية لتنظيم الساحة الثقافية وحمايتها؛ وحرصت الدولة على دعم الإنتاج الثقافي باللغتين الوطنيتين: العربية والأمازيغية.

كما نال قطاع العدالة نصيبه من الإصلاح حيث وضعت آليات تستند إلى مبادئ الشرعية والمساواة لتضمن حماية المجتمع والحريات، ويضمن رئيس الجمهورية استقلالية السلطة القضائية، كما شملته سياسة بناء الأمن الفكري لنزلاء السّجون من خلال الاهتمام بتكوينهم وتعليمهم وتحسين مستواهم، حيث وفّرت الدولة كل الوسائل والإمكانات المادية والبشرية لإنجاح هذا المشروع الثقافي الفكري الإنساني؛ ويستفيد السّجناء إناثا وذكورا من استراتيجية التعليم عن بعد، حيث خصّصت وزارة التربية الوطنية مراكز لامتحان شهادة التعليم المتوسط والبكالوريا داخل مؤسسات إعادة التربية، وتشرف على تأطيرها ضمن الامتحانات الوطنية الرسمية.

وسعيا منها لتكريس مبدأ العدالة الاجتماعية ولتعزيز الأمن الاجتماعي والمجتمعي، وضعت الجزائر سياسة من أجل تشجيع التشغيل ومكافحة البطالة في أوساط الشباب وإدماجهم مهنياً، حيث أنشأت أجهزة عمومية وأدوات حقيقية لتنفيذ سياسة التشغيل وذلك عبر برامج(ANEM)،(ANSEJ) (و (CNAC)، كما تمّت عصرنة قطاع التأمينات الاجتماعية من خلال تطبيق برنامج إصلاح النظام الوطني للضمان الاجتماعي.

كرّست الجزائر سياسة بناء الأمن الفكري وفق آليات مختلفة حيث تمّ فتح معهدين في جنوب البلاد لاستقبال الطلاب الأفارقة، ومدرسة وطنية مخصّصة لتكوين وتأهيل إطارات إدارة الشؤون الدينية والأوقاف؛ كما اعتمدت تخصّصا جديدا

للإمامة والإرشاد الديني في إطار نظام ل.م.د (LMD). ودأبت الدولة الجزائرية على تشجيع ورعاية التعليم القرآني، وتجلّى ذلك في انتشار المدارس القرآنية العصرية، وتنظيم المسابقات الولائية، الوطنية والدولية في حفظ وترتيل القرآن الكريم مع أحكام التلاوة، وحفظ الحديث الشريف ومتون القراءة أيضا، وذلك طيلة السنة وفي كل المؤسّسات المسجدية والتعليمية والجامعية. وعمدت الجزائر إلى "إعادة تنظيم هيئة الفتوى وتكوين وتأطير الأئمة المدعوّين لممارسة مهماتهم في وسط الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج، كما وضعت مشروع إنشاء مرصد وطني لمكافحة التطرف الديني"(سعود، 2018، صفحة 50).

أثمرت تلك الاستراتيجية الجزائريةلمواجهة التطرّف والإرهاب نتائج إيجابية خاصة في المجال الأمني، حيث تحقّق السّلم والأمن واستتبت الأمور واستقرّت الأوضاع، وانطلقت المشاريع التنموية عبر كامل التراب الوطني، وبدأ التجسيد الفعلي لميثاق* السّلم والمصالحة، الذي تمثل بصفة عامة،"في تفضيل الحفاظ على تماسك المجتمع الجزائري وانسجامه، تماشيا مع القيم الروحية والأخلاقية العريقة التي تدعو إلى التسامح والإنسانية واحترام قداسة الحياة البشرية...وأن مبادئ الدين الإسلامي، الذي استغلته الجماعات الإرهابية ورُعاتها، لطالما كان اللُحمة الموحِّدة، ومصدرا للنور والسّلم والحرية والتسامح...والسياسة التي لا تؤمن سوى بالقمع لا يمكن أن تفي لوحدها بالغرض في مجال القضاء النهائي على ظاهرة الإرهاب...والسّلم في القلوب والطمأنينة في النفوس أمران لا غنى عنهما من أجل إعادة بناء النسيج الاجتماعي الذي أصابته بشدة جراح العشرية السوداء وآلامها"(مساهل، 2013، صفحة 13).

وفي إطار تقوية الجبهة الداخلية التي يطالب بها جميع الشركاء السياسيين، وكل المتطلّعين لبناء جزائر جديدة، وبغرض جمع شمل الجزائريين، باشرت رئاسة الجمهورية يوم 09ماي 2022 في مشاورات سياسية واسعة شملت الأحزاب السياسية من كل الاتجاهات، النقابات، الجمعيات، مؤسسات المجتمع المدني، الشخصيات والكفاءات الوطنية، وجميع الطاقات الحيّة في البلاد؛ وذلك لتبادل الأفكار في سياق التفاعل الإيجابي مع مبادرة لمّ الشمل وما تحتويه من معطيات ومسائل سياسية، اجتماعية، اقتصادية وغيرها، إن على المستوى الوطني، الإقليمي أو الدولي. وتهدف السلطات الجزائرية من وراء هذه المبادرة إلى بناء جبهة وطنية قوية داخليا، تستوعب كل الجزائريين؛ سواء من داخل الوطن، أو من أبناء الجالية في كل أرجاء العالم لرصّ الصفوف وتوحيد كلمة الشعب الجزائري في مواجهة كل التحدّيات الداخلية والخارجية التي تواجهها البلاد.

ج) الآليات السياسية والقانونية لتعزيز الأمن الفكري في الجزائر:

*) عرفت المصالحة الوطنية جدلا واسعا في الأوساط الإعلامية والشعبية لما فيها من عيوب وتجاوزات قانونية واقتصادية متنوّعة؛ كما بدأ التجسيد الفعلي لميثاق السلم والمصالحة الجزائري، والذي لوحظت فيه بعض الخروقات الدستورية والقانونية أشار إليها خبراء دوليون في مجال المصالحة والعفو الشامل، حيث "يرى الباحث فاليري أرنولد (Valerie Arnold) أن فيه خروقات قانونية مخالفة للدستور والقانون الدولي، منها: حجر النشاط السياسي على المتورّطين والمساهمين في المأساة الوطنية...وبالمقابل التنصيص على منح الحصانة لقوات الأمن والجيش من المتابعة القضائية داخل الوطن وخارجه...رغم الدعاوى المرفوعة ضد بعض الأفراد في المحاكم الأوروبية.

بعد استكمال بناء المؤسسات الدستورية في الجزائر تمّ إنشاء هيئات استشارية لدى رئاسة الجمهورية على غرار المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو إطار للحوار والتشاور والاقتراح والاستشراف والتحليل في مجال اختصاصه، المرصد الوطني للمجتمع المدني، يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة ويشارك مع المؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية،المجلس الأعلى للشباب مكلّف بشؤون الشباب، المجلس الإسلامي الأعلى ويتولى على وجه الخصوص الحث على الاجتهاد وترقيته، إبداء الحكم الشرعي فيما يعرض عليه، المجلس الأعلى للغة العربية هي مكلفة على وجه الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها لهذه الغاية(رئاسة الجمهورية).

شرعت هذه الأخيرة في التحرّك داخل المجتمع بغرض التحسيس بمدى اهتمام الدولة وحاجتها إلى التماسك المجتمعي،وتجلّت بعض مظاهره في التنسيق بين بعض مؤسسات المجتمع المدني في الأنشطة الاجتماعية، إلى جانب بعض الأنشطة والخرجات التحسيسية المنسَّقة بين الجمعيات والمؤسسات الرسمية الأمنية والمدنية والاجتماعية (الدرك، الشرطة، الحماية المدنية، الجمارك، الصحة).فهذا النوع من التنسيق يعد عاملا مطمئنا، ومؤشّرا إيجابيا للأمن المجتمعي، يجب ترقيته إلى تنشئة وتنمية اجتماعية سياسية مستدامة تضمن الوجود والحدود.

ومع الحضور الدائم لمرتادي مواقع التواصل الاجتماعي بما تتميّز به من التشاركية والتفاعل مع شعوب من حضارات أخرى، والتي تختلف عن المجتمع الجزائري من حيث العقائد والقيم والثقافة بمفهومها الواسع في الحياة والعمران، ونمط العيش والمستوى الاجتماعي وغيرها من الاختلافات والفروقات، والتي لها تأثيراتها السلبية والخطيرة خاصة على فئة الشباب المُدمنين على الأنترنت، وآثارها على الأمن الأسري والمجتمعي بصفة عامة، فمن هنا، وجب على السلطات المعنية إيلاء أهمية قصوى للأمن السيبيراني بجوانبه المختلفة؛ سواء تعلّق الأمن بالمحتوى الفكري أو الثقافي الوارد من جهات مجهولة المصدر أو من مصادر بأسماء مستعارة بغرض الاختراق الفكري والثقافي لتضليل الرأي العام الوطني، أوتعلّق الأمر بالهجمات الإرهابية السيبيرانية التي تسعى إلى اختراق المؤسسات الوطنية الاقتصادية والمالية لضرب الاقتصاد الوطني، أو المؤسسات السيادية بهدف الجوسسة وزعزعة الاستقرار السياسي في البلاد. ويكون ذلك من خلال تجنيد جيش من الخبراء السيبيرانيين مدعمّين بآخر ما توصّلت إليه الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات،وفق منظومة تشريعية تُوائِم بين المصلحة الوطنية وحقوق الإنسان.

خاتمة:

من خلال هذه الورقة التي تناولت البحث في موضوع الأمن الفكري كمفهوم مستحدث، ومجال لا يزال خصبا ضمن حقل الدراسات الأمنية، خصوصا بعد اتّساع مفهوم الأمن ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري أو أمني؛ فالأمن الفكري يضمن سلامة أفكار وعقول المواطنين، أفرادا وجماعات من الفكر المنحرف والمتطرّف، كما يعدّ صمّام أمان في مواجهة الاختراق الفكري للتيارات الثقافية والفكرية الوافدة، وحصنا منيعا لمكوّنات الهوية الوطنية، ومن جهة ثانية، يدفع الأمن الفكري باتّجاه تبنّي التصوّر السليم للواقع، وسلوك منهج الوسطية والاعتدال في جميع الأمور،مما يزيد من تعزيز الأمن القومي الشامل.

ارتبط مفهوم الأمن الفكري بعدة مفاهيم أخرى ذات صلة بمصطلح الفكر، والتي لا تُفهم إلا في سياقه، كالغزو الفكري، التطرّف الفكري، الانحراف الفكري، الإرهاب الفكري، وغيرها من المفاهيم؛ فالانحراف الفكري هو فكر يُخالف القيم الروحية والأخلاقية والحضارية للمجتمع، ويُخالف الضمير المجتمعي، كما يُخالف المنطق والتفكير السليم، وقد يؤدّي إلى الإرهاب الفكري الذي يعمل على فرض بعض القناعات والتوجّهات الفكرية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية وغيرها على الغير.

يعدّ الاهتمام بالأمن الفكري من أولويات الدولة والمجتمع، وذلك لدوافع تاريخية وأخرى موضوعية، ولما له من أهمية في تعزيز الأمن القومي الجزائري؛ حيث بدأ البناء الفكري في الجزائر مبكّرا لأنها عرفت حضارات أمم مختلفة، وبعد الفتح الإسلامي، تدعّمت وحدتها العرقية والجغرافية والتاريخية، وقد أخصب فيها الفكر وتطورت الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وأبدع سكانها في مجالات الحضارة. وأثمرت ذلك بوادر العمل على بناء أمن فكري جزائري، من خلال نشاط النخب الوطنية وأغلب قوى المجتمع، إلى جانب محتوى الوثائق الرسمية للثورة الجزائرية، وذلك بغرض مواجهة واقع الاحتلال الفرنسي، وكان ذلك رافعة قوية لطرده ونيل الاستقلال.

بعد الاستقلال، كرّست الجزائر سياسة بناء أمن فكري اعتمدت فيها على الأحادية الحزبية، والحفاظ على عناصر الهوية العربية الإسلامية في مختلف الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية، وبعد إقرار التعددية السياسية، ظهر من جديد الخلاف الفكري والثقافي والسياسي الذي كان موجودا قبل الاستقلال حيث ساهم التباين الفكري والأيديولوجي بين التيارات المختلفة في ظهور بوادر للصراع الفكري على الساحة السياسية، أدّى بالنهاية إلى نشوء الظاهرة الإرهابية في الجزائر. وبالتالي، فبالإضافة لأهميته، تُمثّل حداثة مفهوم الأمن الفكري في الدراسات الأمنية دافعا قويا يجلب الباحثين، ومجالا بحثيا خصبا يستهوي الدارسين لفهم الأمن الفكري وإبراز علاقته بباقي مجالات الأمن الأخرى.

يواجه الأمن الفكري في الجزائر والذي يرتكز أساسا على عناصر الهوية الوطنية (العروبة، الإسلام، الأمازيغية)، العديد من التحدّيات الداخلية والخارجية، والتي قد تؤثّر مباشرة على الأمن القومي الجزائري؛ منها ما هو مرتبط بالمشكلة الإثنية والثقافية، ومسألة الهوية، وبعض العقائد الدخيلة على المجتمع، إلى جانب الانحراف الفكري لطائفة من المعارضة السلبية التي تلجأ إلى النشاط لإرهابي أو الفكر الإجرامي القائم على الفساد والإفساد والتخريب الممنهج.

ويُعزّز الأمن الفكري في الجزائر وفق آليات معيّنة تقوم بها الدولة ومؤسّسات المجتمع المدني، حيث يرتبط تحقيق البناء الفكري بالمشروع السياسي للدولة الذي يجب أن يعكس الهوية الحقيقة للمجتمع، والذي يحقّق الانسجام الاجتماعي فيكون رافعة قوية لمشروع بناء الدولة. ويتأتّى ذلك بإشراك مختلف المؤسسات التعليمية، الإعلامية، الثقافية، الرياضية، الاجتماعية وغيرها من المؤسسات المستقبلة للجمهور في سياسة بناء فكري سليم وفعّال، يُنتج مواطنا يتحلّى بروح الانتماء والاعتزاز بمؤسسات الدولة، يفخر بها ويساهم في ترشيدها، ويعمل على نهضة الوطن ليكون في مصفّ الدول المتقدّمة.

وضعت الجزائر استراتيجية شاملة لمواجهة التطرّف ومكافحة الإرهاب، وللخروج من الأزمة الأمنية، ووضع حدّ لعشرية المأساة الوطنية التي كادت تعصف بالأمن القومي الجزائري؛ شملت تلك المقاربة الجزائرية مشاريع إصلاحية مختلفة في جميع

القطاعات الحيوية للدولة، توجّت بالقضاء على الظاهرة الإرهابية والشروع في تجسيد ميثاق السلم والمصالحة، وأصبحت هذه التجربة الجزائرية مثالا يحتذى به في فظ النزاعات الداخلية ومواجهة الإرهاب.

في ختام هذه الورقة، تجدر الإشارة إلى أن الأمن الفكري لا يقتصر على تصحيح بعض المفاهيم عند الإسلاميين المتشدّدين والمتطرّفين فقط، بسبب ربط ظاهرة الإرهاب بالإسلام؛ فالإرهاب لا دين ولا جنسية له، بل يتعدّى ذلك إلى مواجهة التطرّف في جميع المجالات والمستويات. فالتطرّف هو آفة على طريق رفاهية الإنسان وطمأنينته، وعائق أمام تقدّم الدول والأمم وتحضّرها، فهو مرتبط بكل القطاعات والمفاصل الحيوية في الدولة؛ فآفة السياسة الإقصاء وتزوير الاستحقاقات، وآفة الاقتصاد النهب والفساد المالي والإداري، وآفة الثقافة والفكر التغريب، أما آفة التديّن فهو الغلو والتطرّف والتكفير ورفض الوسطية والاعتدال.

ويحتاج هذا البحث الذي تمّ تناوله في هذه الورقة إلى أبحاث أخرى تكمّله، كي يكون موضوع الأمن الفكري موضوعا مُلمّا وشاملا، فهو من الموضوعات المستجدة أو المستحدثة في مجال الدراسات الأمنية، ويُدرس بكل حيثياته ومن جميع النواحي؛ يمكن البحث بالتفصيل في علاقة الأمن الفكري بالسياسة والاقتصاد، الإدارة والتسيير، الثقافة والتعليم، الأمن والدفاع الوطني، وغير ذلك من المجالات السيادية الحساسة والحيوية في الدولة.

قائمة المراجع:

1) Benbouzid, B. (2009). *La réforme de l'éducation en Algérie : enjeux et réalisations.* Algérie : casbah édition.

2) TAMAZGHA. (2013, 03 01). L'Etat algérien et la question amazighe : Rapport alternatif de Tamazgha à la 82ème session du Comité pour l'élimination de la discrimination raciale. (G. d. Nations Unies : Conseil Economique et Social, Éd.) Genève: Nations Unies : Conseil Economique et Social. Consulté le 10-10- 2021, sur https://bityl.co/D9ii.

3) أ، ر. (09- 02- 2016). *الدكتور المهدي المنجرة : إذا أردت أن تهدم حضارة أمة فهناك وسائل ثلاث*. تاريخ الاسترداد 02 -12- 2022، من نون تقارير: https://bityl.co/FzOg.

4) ابراهيم بن محمد علي الفقي. (17-20 05, 2009). الأمن الفكري: المفهوم – التطورات-الإشكالات. *بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري: المفاهيم والتحديات*. العربية السعودية: جامعة الملك فهد بن عبد العزيز، كرسي الأمير نايف بن عبد العزيز لدراسات الأمن الفكري. تاريخ الاسترداد 20- 05- 2022، من https://bityl.co/CmF8.

5) أسماء أحمد محمد. (23- 03- 2018). *أسباب الإنحراف الفكري وعلاجه*. تاريخ الاسترداد 03 -03- 2019، من https://bityl.co/D9ia.

6) الجيلالي بن الطيب. (01- 10- 2016). *مفهوم التطرف وعلاقته بالإرهاب*. تاريخ الاسترداد 07- 06- 2022، من https://bityl.co/Cj6l.

7) الطاهر سعود. (01- 09- 2018). المصالحة الوطنية في الجزائر: التجربة والمكاسب. *مجلة سياسات عربية* (54)، الصفحات 40-54. تاريخ الاسترداد 10- 06- 2022، من https://bityl.co/CmHf.

8) القانون التوجيهي للتربية الوطنية رقم 04/08. (23- 01- 2008). الجزائر: المطبعة الرسمية.

9) بشير، فريك. (30- 05- 2022). حصة ستون (60) دقيقة. (بلال كباش، المحاور) تاريخ الاسترداد 02 -06- 2022، من https://ytube.io/3TFW.

10) حسان، حامي. (24- 02- 2022). *سِياسة الدَّعم الاجتماعي في الجزائر: الكُلفة الاقتصادِية وحتمية الإصلاح*. تاريخ الاسترداد 01- 06- 2022، من https://bityl.co/CTg8.

11) رقية أهجو. (03- 2016). *وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على زعزعة الأمن الفكري*. تاريخ الاسترداد 02- 12,-2022، من شبكة ضياء للمؤتمرات والدراسات والأبحاث: https://bityl.co/FzIC.

12) سعد بن تركي بن فهد بن جلوي آل سعود. (2019). التطرّف الفكري وانعكاساته الأمنية والاقتصادية على المملكة العربية. *رسالة ماجستير في العلوم الاستراتيجية*. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية. تاريخ الاسترداد 20- 05- 2022، من https://bityl.co/CmHR.

13) سلطان بن مسفر الصاعدي الحربي. (2010). *دور الحوار في تعزيز الأمن الفكري*. مكة المكرمة: مكتبة نور.

14) سماح بلعيد. (27- 01- 2018). جهود الجزائر في مجال الحماية الاجتماعية للفقراء. *مجلة جيل حقوق الانسان*(25). تاريخ الاسترداد 01- 06- 2022، من https://bityl.co/CTf4.

15) طارق مخنان. (2012). أزمة غياب دور النخبة المثقفة الجزائرية في التغيير. *رسالة ماجستير في علم الاجتماع غير منشورة*. الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم العلوم الاجتماعية. تاريخ الاسترداد 25- 05- 2022، من https://bityl.co/CmFn.

16) عائشة، قادة بن عبدالله. (30- 01- 2018). بناء الأمن الجزائري: دراسة في تسويق تجربة المصالحة الوطنية لمكافحة الإرهاب. *مجلة Academia، 6*(1)، الصفحات 160-171. تاريخ الاسترداد 24- 05- 2022، من https://bityl.co/CL7G.

17) عبد القادر مساهل. (2013). *دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: التجربة الجزائرية*. تقرير وزارة الخارجية، وزارة الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، الجزائر. تاريخ الاسترداد 25- 05- 2022، من https://bityl.co/CmEb.

18) عبد اللطيف محمد سعد. (28- 01- 2013). *الانحراف الفكري وانقسام الأمة*. تاريخ الاسترداد 17 -02- 2022، من https://bit.ly/328o90U.

19) عبد الله بن عبد المحسن التركي. (2006). *الأمن الفكري وعناية المملكة العربية السعودية به*. مكة الكرمة، المملكة العربية السعودية: مكتبة نور. تاريخ الاسترداد 26- 12- 2021، من https://bit.ly/3qsh2sH.

20) عمّار قردود. (10- 10- 2017). *فرحات مهني يستفز الجزائر بملف القبائل أمام الأمم المتحدة*. تاريخ الاسترداد 03-06- 2022، من https://bityl.co/Cj5T.

21) عيسى بن سليمان الفيفي. (2016). *الأمن الفكري والتوعية الفكرية*. المملكة العربية السعودية: مكتبة نور.

22) فاتح النور رحموني. (2021). مقاربة لبناء الأمن المتكامل لجزائر ما بعد عام 2030. *مجلة المعيار، 25*(60)، الصفحات 807-824. تاريخ الاسترداد 04- 06- 2022، من https://bityl.co/CWuR.

23) فتيحة حيمر. (11- 04- 2017). مداخلة أثر العولمة الإعلامية على مقومات الأمن الثقافي العربي. *LA CONFERENCE INTERNATIONALE SUR MONDIALISATION DE L'INFORMATION POLITIQUE ET SÉCURITÉNATIONALE DES ETATS NATIONS EN DÉVELOPPEMENT 11-04-2017*. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. تاريخ الاسترداد 15- 05- 2022، من https://bityl.co/D9hr.

24) فتيحة، فرقاني. (01- 12- 2015). تأثير التعدّد الإثني في الاستقرار السياسي والأمني في شمال إفريقيا دراسة حالة الطوارق في مالي إثر الحرب الليبية. *مجلة رؤية تركية، 4*(4)، الصفحات 167-186. تاريخ الاسترداد 25- 05- 2022، من https://bityl.co/CQOU.

25) فرانس24. (02 -06- 2010). *الحركة من أجل استقلال منطقة القبائل الجزائرية تعلن عن تشكيل حكومة مؤقتة*. تاريخ الاسترداد 25 -05- 2022، من https://bityl.co/CNCc.

26) فوزية مطر. (10- 09- 2007). *حقوق المراة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات*. تاريخ الاسترداد 07 -06- 2022، من https://bityl.co/Cj6B.

27) مجد خضر. (23 -02- 2016). *تعريف الأمن الوطني*. تاريخ الاسترداد 10- 05- 2022، من https://bityl.co/D9iD

28) مجمع اللغة العربية. (1983). *المعجم الفلسفي*. مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.

29) مجموعة من المؤلفين. (2004). *المعجم الوسيط* (الإصدار 04). مصر: مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية.

30) محمد بن حمد الهدلاء. (05- 02- 2012). *الأمن الفكري المفهوم والتحديات وسائل الحماية من الاختراق*. تاريخ الاسترداد 15 -05- 2022، من موقع الجزيرة: https://bityl.co/D9Ec.

31) محمد بن عبد العزيز حسن، و عبد الناصر راضي محمد الثويني. (2015). دور المعلم الجامعي في تحقيق الأمن الفكري لطلابه في ضوء تداعيات العولمة. *بحث مقدم بقسم العلوم الإدارية والإنسانية*. المملكة العربية السعودية: كلية المجتمع ببريدة. تاريخ الاسترداد 20- 05- 2022، من https://bityl.co/CmF4.

32) محمد بوداود، و بونوار بن صايم. (11- 06- 2022). مشكلة الأمن الفكري في الجزائر. *مجلة الساورة للدراسات الإنسانية والاجتماعية، 8*(1)، الصفحات 649-675. تاريخ الاسترداد 12- 06- 2022، من https://bityl.co/ChdB.

33) محمد سمراوي. (2015). *الإسلاميون والعسكر: سنوات الدم في الجزائر* (الإصدار 1). القاهرة: تنور للنشر والإعلام.

34) محمود الشربيني. (08 09, 2021). *التّهديدات الإسرائيليّة للجزائر من الأراضي المغربيّة وصراع المحاور*. تاريخ الاسترداد 02- 06- 2022، من https://bityl.co/ChaX.

35) محمود محمد القريوتي. (29- 03- 2019). *الغزو الفكري.. السلاح الأقوى بيد أعدائنا*. تاريخ الاسترداد 15- 05- 2022، من موقع الجزيرة: https://bityl.co/D9h1.

36) مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة. (2016). *تحقيق الأمن الفكري*. المملكة العربية السعودية: جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.

37) ناصر رشوان. (2019). *التكامل بين المجالس الشعبية المحلية والتنفيذية لمواجهة المشكلات البيئية*. مصر: دار العلم والإيمان.

38) نجيب بن خيرة. (01 -12- 2016). الأمن الفكري في الدولة العباسية التحدي والمواجهة (750-1194م). *مجلة الدراسات التاريخية، 14* (21)، الصفحات 97-136. تاريخ الاسترداد 05- 06- 2022، من https://bityl.co/Cj3o.

39) نورالدين جفال. (01- 12- 2013). دور المعتقدات الدينية في الحفاظ على الأمن الفكري والسلوكي للأفراد في المجتمع الجزائري. *مجلة التواصل في العلوم الإنسانية والاجتماعية*(36)، الصفحات 36-68. تاريخ الاسترداد 04- 06- 2022، من https://bityl.co/Cj3W.

40) وليد عبد الحي وآخرون. (2015). *فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني* (الإصدار 1). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

41) يونس، بورنان. (18 -08-2021). *الجزائر.. اتهام رسمي لرشاد الإخوانية والملك الانفصالية بحرائق الغابات*. تاريخ الاسترداد 22- 05- 2022، من https://bityl.co/CQMq.

42) يونس، زكور. (13- 12- 2006). *مفهوم التطرف وعلاقته بالإرهاب*. تاريخ الاسترداد 07- 06- 2022، من https://bityl.co/Cj75.